ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

الأثر الإنساني لتصدير الذخائر العنقودية الأمريكية إلى أوكرانيا

ورقة إحاطة صادرة عن مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
بمناسبة الاجتماع ما بين الدورات لاتفاقية الذخائر العنقودية – 2025

إعداد
محمد مختار

تحرير
د. شريف عبد الحميد

نظرة عامة

يحظر القانون الدولي الإنساني العرفي استخدام الذخائر العنقودية في النزاعات المسلحة، نظرًا لطبيعتها غير التمييزية وما تسببه من أذى جسيم وطويل الأمد للمدنيين. إذ تمتاز هذه الذخائر بمعدل مرتفع من الفشل في الانفجار، ما يؤدي إلى تحوّلها فعليًا إلى ألغام أرضية تهدد أرواح المدنيين وتعرقل جهود إعادة الإعمار لعقود لاحقة.

ومنذ اندلاع النزاع المسلح بين روسيا وأوكرانيا في فبراير 2022، وثّقت مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** عدداً من الهجمات العشوائية باستخدام الذخائر العنقودية من قِبل طرفي النزاع، بما في ذلك القوات المسلحة الأوكرانية، مما يعكس اتساع نطاق الانتهاكات المتصلة باستخدام هذا النوع من الأسلحة المحظورة.

وفي ضوء المخاطر الكبيرة المرتبطة باستخدام الذخائر العنقودية، سواء من حيث إمكانية ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو من حيث الأثر الإنساني طويل المدى، فإن نقل هذه الأسلحة إلى أطراف النزاعات يُعد خرقًا صريحًا للالتزامات الدولية، ويقوض الجهود الدولية لحماية المدنيين وتفادي تكرار الأنماط الممنهجة من الانتهاكات.

ورغم الكلفة الإنسانية الجسيمة الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية، بين يوليو 2023 وأكتوبر 2024، بإرسال سبع شحنات عسكرية تحتوي على ذخائر عنقودية إلى القوات المسلحة الأوكرانية. وقد تم هذا النقل رغم السجل الموثق لانتهاكات سابقة ارتكبتها القوات الأوكرانية في استخدام هذه الأسلحة، مما يزيد من احتمالية وقوع خسائر بشرية بين المدنيين، ويديم الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية الحيوية، فضلًا عن التلوث طويل الأمد الناتج عن الذخائر غير المنفجرة، لا سيما أن العديد من هذه الذخائر يعود تصنيعها إلى أكثر من عشرين عامًا، وهو ما يرفع من احتمالية فشل انفجارها.

وفي حين أشارت الحكومة الأمريكية إلى أن أوكرانيا قدّمت ضمانات مكتوبة تقضي باستخدام هذه الذخائر بما يحد من إلحاق الضرر بالمدنيين - بما في ذلك حصر استخدامها داخل الأراضي الأوكرانية، والامتناع عن استخدامها في المناطق الحضرية، والاحتفاظ بسجلات دقيقة لأماكن استخدامها تمهيدًا لإزالتها بعد انتهاء النزاع - إلا أن غياب الشفافية بشأن مدى الالتزام بهذه المبادئ يثير مخاوف مشروعة من أن تظل هذه التعهدات دون تنفيذ فعلي على أرض الواقع.

تهدف ورقة الإحاطة هذه إلى تسليط الضوء على الأثر الإنساني والحقوقي الخطير الناجم عن نقل الذخائر العنقودية الأمريكية إلى أوكرانيا، وتشرح الخلفية القانونية الدولية التي تحظر استخدام هذه الأسلحة وتداولها، كما توضح مخاطر فشل نسبة كبيرة منها في الانفجار، وتشير إلى غياب الشفافية فيما يتعلق باستخدامها الفعلي، وهو ما يزيد من احتمالات تصاعد معاناة المدنيين خلال النزاع وما بعده.

النتائج الرئيسية

- قامت الحكومة الأمريكية بتزويد أوكرانيا بسبع شحنات من الذخائر العنقودية خلال الفترة من يوليو 2023 إلى أكتوبر 2024، في خطوة تثير قلقًا واسعًا بالنظر إلى الآثار الإنسانية المحتملة لهذه الأسلحة.
- تفتقر عمليات نقل الذخائر إلى الشفافية الكافية، حيث لم تُفصح الحكومة الأمريكية عن تفاصيل دقيقة بشأن أنواع وكميات الذخائر المرسلة، أو معدلات فشلها، الأمر الذي يعيق التقييم الموضوعي للمخاطر المرتبطة باستخدامها.
- تشير التقديرات إلى أن نسبة فشل انفجار الذخائر تتراوح بين 15% و20%، ما يعني أن آلاف القنابل الصغيرة ستظل كامنة بعد انتهاء النزاع، مما يشكل تهديدًا مستمرًا لحياة المدنيين، لا سيما الأطفال والعاملين في الزراعة والمساعدات الإنسانية.
- يُعد التلوث واسع النطاق للأراضي نتيجة الذخائر غير المنفجرة عائقًا كبيرًا أمام جهود إعادة الإعمار، حيث يعيق إعادة تأهيل الأراضي الزراعية واستعادة البنية التحتية الحيوية، ما يؤدي إلى تقويض الأمن الغذائي وعرقلة التنمية الاقتصادية في المناطق المتضررة.

الذخائر العنقودية: مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي الإنساني

تُعدّ الذخائر العنقودية من الأسلحة غير التمييزية بطبيعتها، إذ تُلحق أضرارًا جسيمة وغير متناسبة بالمدنيين. ولهذا السبب، يحظر القانون الدولي الإنساني العرفي استخدامها في كافة النزاعات المسلحة، نظرًا لانتهاكها الواضح للمبادئ الأساسية لهذا القانون، وعلى رأسها مبادئ التمييز، والتناسب، والحيطة.

تُطلق الذخائر العنقودية مئات القنابل الصغيرة التي تتناثر على مساحات شاسعة تصل إلى مئات الأمتار المربعة، دون إمكانية السيطرة الدقيقة على مناطق سقوطها. هذا النمط من الانتشار العشوائي يجعل من المستحيل حصر تأثيرها على أهداف عسكرية مشروعة فقط، مما يزيد من احتمالية إيقاع إصابات مباشرة في صفوف المدنيين، وتدمير ممتلكاتهم، واستهداف الأعيان المدنية المحمية بموجب القانون الدولي.

كما تُظهر التقديرات أن معدلات فشل انفجار هذه الذخائر تتراوح ما بين 10% و40%، مما يعني أن كميات كبيرة منها تظل كامنة بعد سقوطها، وتتحوّل عمليًا إلى ألغام أرضية مميتة تُهدد حياة المدنيين لعقود، ولا سيما الأطفال والمزارعين، كما تسهم في تلويث البيئة، ما يُعمّق من آثارها الكارثية على المجتمعات المتضررة.

يتعارض استخدام هذه الأسلحة بشكل مباشر مع مبدأ التمييز، الذي يُلزم أطراف النزاع بالتمييز الواضح بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية. كما ينتهك مبدأ

الحيطة، الذي يتطلب اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لتقليل الخسائر البشرية والأضرار المادية في صفوف المدنيين. وإضافة إلى ذلك، فإن الخسائر العرضية الواسعة النطاق الناتجة عن استخدام الذخائر العنقودية غالبًا ما تكون مفرطة عند مقارنتها بأي ميزة عسكرية محتملة، ما يجعل استخدامها مخالفًا كذلك لمبدأ التناسب.

وبناء على ما سبق، فإن استمرار استخدام الذخائر العنقودية أو نقلها إلى مناطق النزاع يُعد انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني، وتهديدًا مباشرًا لحياة المدنيين واستقرار المجتمعات حتى بعد انتهاء النزاعات المسلحة.

نقل الذخائر العنقودية الأمريكية إلى أوكرانيا: تجاهل للمخاطر الإنسانية والقانونية

في فبراير 2023، وأثناء مؤتمر ميونيخ للأمن، ناشد نائب رئيس الوزراء الأوكراني الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد بلاده بالذخائر العنقودية، رغم ما تمثله من مخاطر جسيمة على المدنيين، وما يُثار حولها من تحفظات قانونية وإنسانية. وعلى الرغم من خطورة هذا الطلب، استجابت الحكومة الأمريكية له، وقدّمت للقوات المسلحة الأوكرانية سبع شحنات من الذخائر العنقودية خلال الفترة من يوليو 2023 وحتى أبريل 2025.

كانت أولى هذه الشحنات في يوليو 2023، وشملت مساعدات عسكرية بقيمة 800 مليون دولار، تضمنت قذائف مدفعية من عيار 155 ملم تحتوي على ذخائر عنقودية ثنائية الغرض (DPICM). ورغم إعلان الحكومة الأمريكية أن معدل فشل هذه الذخائر يقل عن 2.35%، إلا أن هذا المعدل يتجاوز السقف الذي حدده الكونغرس الأمريكي في قانون عام 2009، والذي يمنع تصدير ذخائر عنقودية يتجاوز معدل فشلها 1%. ولم تكشف الولايات المتحدة عن الكميات الدقيقة أو أنواع الذخائر المرسلة.

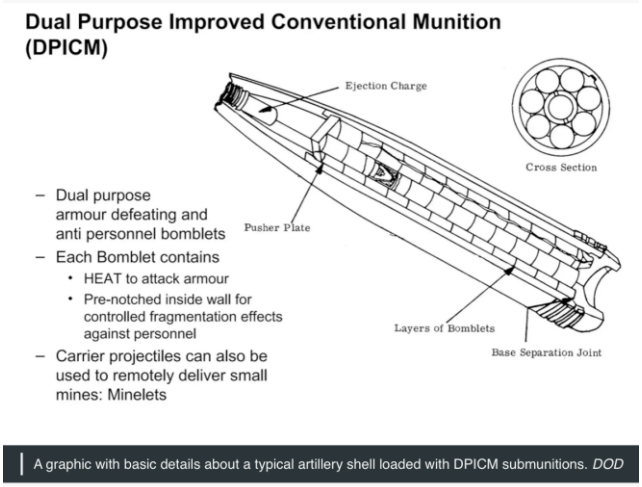

A graphic with basic details about a typical artillery shell loaded with DPICM submunitions. *DOD*

صورة من موقع The War Zone توضح شكل الذخائر العنقودية متعددة الأغراض

الذخائر العنقودية ثنائية الغرض (DPICM) هي قذائف مدفعية تنشر مئات القنابل الصغيرة في الجو، وتُستخدم ضد الأفراد والمركبات المدرعة على حد سواء. وقد أُنتجت معظم هذه الذخائر بين سبعينيات وتسعينيات القرن الماضي، وتُعد معدلات فشلها محلاً لجدل واسع، حيث أشار تقرير للجيش الأمريكي عام 2000 إلى معدل فشل يصل إلى 14%، فيما وثقت صراعات سابقة نسبًا تتجاوز 20%، ما يجعل استخدامها يشكل تهديدًا بالغًا للمدنيين حتى بعد انتهاء النزاع.

ورغم إعلان الحكومة الأوكرانية التزامها بخمسة مبادئ بشأن استخدام هذه الذخائر، من بينها عدم استخدامها في المناطق الحضرية، وتوثيق

أماكن استخدامها لأغراض إزالة التلوث بعد انتهاء النزاع، فإن هذه الالتزامات لم تُترجم حتى الآن إلى ممارسات شفافة. إذ لم تنشر أوكرانيا أي تقارير توضح مواقع استخدام الذخائر العنقودية أو مدى امتثالها لتلك المبادئ.

في أكتوبر 2023، زوّدت الولايات المتحدة أوكرانيا بذخائر عنقودية تُطلق بواسطة صواريخ باليستية (ATACMS) بمدى يصل إلى 100 ميل، وتحتوي كل منها على 950 قنبلة فرعية من طراز M39. ويُذكر أن الولايات المتحدة استخدمت هذه الذخائر آخر مرة في العراق عام 2003، حيث لم تنفجر نسبة كبيرة منها، وتسببت في أضرار واسعة النطاق، خاصة في الأراضي الزراعية. يبلغ عمر هذه الذخائر أكثر من 20 عامًا، ما يجعل معدل فشلها مرشحًا للارتفاع، لاسيما في ظل العوامل البيئية الصعبة في بعض مناطق أوكرانيا.

وفي مارس وأبريل 2024، استمر توريد قذائف مدفعية من طراز 155 ملم تحتوي على ذخائر عنقودية من نوعDPICM ، دون تحديد الكمية أو النوع بشكل مفصل. وتكرّر المشهد ذاته في سبتمبر وأكتوبر 2024، حيث أُعلنت عمليات توريد جديدة لقنابل عنقودية متوسطة المدى دون الكشف عن مواصفاتها، بما في ذلك معدلات الفشل أو العمر الافتراضي.

القاسم المشترك بين جميع هذه العمليات هو غياب الشفافية. فلا توجد معلومات علنية دقيقة حول أنواع أو كميات الذخائر المرسلة، أو معدلات فشلها، أو تقييم تأثيرها الفعلي. كما أن عمر هذه الذخائر، الذي يتجاوز في معظم الحالات عقدين من الزمن، يزيد من احتمالات فشلها وتحولها إلى ألغام تهدد حياة المدنيين لعقود.

جدول يوضح عمليات نقل الذخائر العنقودية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أوكرانيا من إعداد مؤسسة ماعت

التاريخ	نوع الذخيرة التي تم نقلها
يوليو 2023	قذائف مدفعية عيار 155 ملم تحتوي على ذخائر عنقودية ثنائية الغرض (DPICM)
سبتمبر 2023	قذائف مدفعية عيار 155 ملم تحتوي على ذخائر عنقودية ثنائية الغرض (DPICM)
أكتوبر 2023	صواريخ باليستية (ATACMS) من طراز M39
مارس 2024	قذائف مدفعية عيار 155 ملم تحتوي على ذخائر عنقودية ثنائية الغرض (DPICM)
أبريل 2024	قذائف مدفعية عيار 155 ملم تحتوي على ذخائر عنقودية ثنائية الغرض (DPICM)
سبتمبر 2024	لم يتم تحديد نوع الذخيرة
أكتوبر 2024	لم يتم تحديد نوع الذخيرة

المخاوف الحقوقية من عمليات نقل الذخائر العنقودية الأمريكية إلى أوكرانيا

تعرب مؤسسة ماعت عن بالغ قلقها إزاء التداعيات الحقوقية والإنسانية الخطيرة الناجمة عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتصدير ذخائر عنقودية إلى القوات المسلحة الأوكرانية. وتتمحور هذه المخاوف حول عدة نقاط رئيسية، يأتي في مقدمتها ضعف الضمانات التي قدمتها الحكومة الأوكرانية بشأن الاستخدام المسؤول لتلك الأسلحة.

ورغم إعلان الولايات المتحدة أن هناك اتفاقًا مع الحكومة الأوكرانية حول ضوابط استخدام هذه الذخائر، فإنها لم تُفصح عن مضمون هذا الاتفاق أو آلياته الرقابية. كما أن المبادئ الخمسة التي أعلنها وزير الدفاع الأوكراني في يوليو 2023 بشأن استخدام الذخائر العنقودية لم تتضمن أية آليات واضحة للرصد أو المتابعة أو المحاسبة. ولم تصدر السلطات الأوكرانية حتى تاريخه أي بيانات رسمية توضح مواقع استخدامها لتلك الذخائر أو المناطق التي تحتوي على ذخائر غير منفجرة، ما يزيد من احتمالات تعرّض السكان المدنيين للخطر المباشر عند العودة إلى هذه المناطق أو الاقتراب منها.

وفي السياق ذاته، تُبدي مؤسسة ماعت قلقها من تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية للسجل الحقوقي السلبي لاستخدام أوكرانيا للذخائر العنقودية في مناطق مأهولة بالسكان، خاصة في إقليم إيزيوم ومحيطه، وشرق أوكرانيا، ومنطقة خاركيفسك. إذ تشير تقارير حقوقية متعددة إلى استخدام القوات الأوكرانية صواريخ تحمل ذخائر عنقودية خلال عمليات عسكرية أسفرت عن مقتل وجرح عدد من المدنيين. وكان من الواجب على الولايات المتحدة أن تُخضع هذا السجل لتقييم صارم قبل المضي قدمًا في تصدير المزيد من هذا النوع من الذخائر.

وما يُضاعف المخاوف هو غياب الشفافية في جميع عمليات النقل الأمريكية. فلم تقدم الحكومة الأمريكية في أي من الشحنات السبع المرسلة معلومات تفصيلية عن أنواع أو كميات الذخائر، أو عن معدلات الفشل المرتبطة بها، أو عمرها الافتراضي. وهذا الغياب للمعلومات يُعيق فهم حجم الخطر ويحول دون وضع سياسات فعالة للتعامل مع آثار الاستخدام طويل الأمد، خاصة وأن بعض هذه الذخائر يعود تاريخ إنتاجها إلى أكثر من عقدين من الزمن.

كما تُثير مؤسسة ماعت تساؤلات جدية حول غياب آليات المساءلة في حال خالفت أوكرانيا التعهدات التي قدمتها بشأن استخدام هذه الذخائر. فلم توضح الحكومة الأمريكية ما هي الإجراءات التي ستتخذها في حال تم استخدام هذه الذخائر في مناطق مدنية، أو في حال وقوع ضحايا من المدنيين، ولا ما إذا كانت ستقدم مساعدات لإزالة الذخائر غير المنفجرة أو لدعم ضحاياها.

ويُضاف إلى ذلك أن الخصائص الجغرافية والبيئية في أجزاء واسعة من أوكرانيا - كالكثافة النباتية، والرياح العاتية، وكثافة التربة - قد تسهم في رفع معدلات فشل الذخائر وعدم انفجارها، مما يُفاقم خطرها في المدى المتوسط والبعيد.

إن استخدام الذخائر العنقودية يُشكل تهديدًا جسيمًا للحق في الحياة والسلامة الجسدية.

وتكمن خطورة هذه الأسلحة في طبيعتها العشوائية، حيث تؤدي إلى مقتل أو إصابة المدنيين خلال الاشتباكات، أو عند تعاملهم مع بقايا ذخائر غير منفجرة. كما يعاني الناجون من إصابات بالغة تشمل البتر، وفقدان البصر، والتشوهات الجسدية. ولا يقتصر أثر الذخائر العنقودية على الأفراد، بل يمتد إلى البيئة والموارد الطبيعية، إذ تؤدي إلى تلويث الأراضي الزراعية وحرمان السكان من استغلالها، مما يهدد الأمن الغذائي ويقوّض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأجيال القادمة.

وفي ظل تقديرات تُشير إلى معدلات فشل تتراوح بين 15% و20% لبعض هذه الذخائر، فإن المخاطر تبقى مرتفعة حتى بعد انتهاء النزاع، مما يجعل من الضروري فرض حظر شامل على تصدير واستخدام هذا النوع من الأسلحة، وتفعيل المساءلة بحق أي طرف يستخدمها على نحو غير قانوني.

توصيات وإجراءات للحد من آثار تصدير الذخائر العنقودية إلى أوكرانيا

يثير تصدير الذخائر العنقودية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوكرانيا إشكاليات حقوقية وأخلاقية جوهرية، تتعلق بمدى التزام جميع الأطراف بالقانون الدولي الإنساني، لاسيما وأن "الضرورة العسكرية" التي استندت إليها الولايات المتحدة لتبرير هذا التصدير لا تنسجم مع المبادئ الأساسية لهذا القانون، وعلى رأسها مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ومبدأ التناسب.

ورغم التصريحات الرسمية الأمريكية والأوكرانية بشأن الاستخدام "المسؤول" لهذه الذخائر، إلا أن الغموض الذي يحيط بتفاصيل هذه الضمانات وآليات تنفيذها يُبقي الباب مفتوحًا أمام انتهاكات محتملة تُهدد أرواح المدنيين وسلامة البيئة.

وفي ضوء ما سبق، توصي مؤسسة ماعت بالآتي:

1. **تعزيز الشفافية والإفصاح:** يتعين على الحكومة الأمريكية نشر معلومات مفصلة حول طبيعة وكميات الذخائر العنقودية المُصدرة، بما يشمل معدلات فشلها والعمر الافتراضي لكل نوع. سيساهم هذا الإفصاح في تمكين المجتمع الدولي والجهات الإنسانية من تقييم المخاطر بدقة، وتقديم الاستجابات المناسبة لحماية المدنيين.
2. **إنشاء آليات رصد ومتابعة فعالة:** ينبغي على الحكومة الأوكرانية إنشاء نظام رقابي مستقل لرصد استخدام الذخائر العنقودية، مع إصدار تقارير دورية عامة توضح المواقع المتأثرة، والإجراءات المتخذة لتقليل التهديدات، بما في ذلك وضع خرائط بالمناطق التي تحتوي على ذخائر غير منفجرة،

وتوفير بيانات دقيقة لتسهيل أعمال الإغاثة والإنقاذ.

3. **تعزيز المساءلة عن الاستخدام غير المشروع:** على الولايات المتحدة تحديد تدابير واضحة للمساءلة في حال حدوث خروقات من قبل الجانب الأوكراني، خصوصًا في حال استخدام الذخائر في مناطق مأهولة بالسكان أو التسبب في دمار للبنية التحتية المدنية. يجب أن تشمل هذه التدابير آليات شفافة للتحقيق والعقاب، بما يضمن عدم الإفلات من العقاب.
4. **دعم عمليات إزالة الذخائر غير المنفجرة:** ينبغي للولايات المتحدة تخصيص موارد مالية وتقنية لدعم جهود إزالة الذخائر غير المنفجرة من الأراضي الأوكرانية بعد انتهاء النزاع. ويتطلب ذلك التعاون مع منظمات دولية متخصصة لضمان عمليات إزالة آمنة وشاملة تُراعي المعايير الدولية في هذا المجال.
5. **ضمان حقوق الضحايا وتقديم الدعم الإنساني:** على الولايات المتحدة تطوير برامج شاملة لدعم الضحايا المدنيين، تتضمن العلاج الطبي، إعادة التأهيل البدني والنفسي، وتقديم تعويضات مالية مناسبة للمتضررين وأسرهم، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الضحايا.
6. **دعم المبادرات الأممية والدولية ذات الصلة:** ينبغي تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تُعنى بمراقبة استخدام الذخائر العنقودية، وتوفير الدعم المالي والسياسي للمبادرات التي تسعى إلى منع استخدامها وضمان الالتزام بالقانون الدولي الإنساني.
7. **تقييم الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية:** يتعين على الحكومتين الأمريكية والأوكرانية إجراء تقييم شامل لتأثير الذخائر العنقودية على الزراعة والبيئة والتنمية المحلية، والعمل على وضع خطط لإعادة تأهيل الأراضي الملوثة، ودعم المجتمعات الريفية التي تعتمد على هذه الأراضي في تأمين سبل عيشها.
8. **تعزيز برامج التوعية المدنية:** من الضروري إطلاق حملات توعية عامة في المناطق المتأثرة، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، لرفع وعي السكان بخطر الذخائر غير المنفجرة، وتدريبهم على كيفية تجنب المناطق الخطرة والتبليغ عنها.

المصادر

- Biden Administration Announces Urgent Security Assistance for Ukraine. https://linksshortcut.com/BfqzI
- twitter account Oleksii Reznikov Minister of Defence of Ukraine. https://x.com/oleksiireznikov/status/1677410470108471298
- US Campaigners Condemn Fifth Transfer of Banned US Cluster Munitions. https://linksshortcut.com/xAvDo
- U.S. Cluster Munition Transfer to Ukraine Ignores History of Civilian Harm. https://linksshortcut.com/CwATq
- US is sending $375 million in military aid to Ukraine and will announce billions more. https://linksshortcut.com/mwmLm
- U.S. includes cluster munitions in $800M Ukraine weapons package. https://linksshortcut.com/jWTpR
- EXPLAINED: How Ukraine's New DPICM Cluster Munitions Actually Work. https://linksshortcut.com/BtRtN
- Why Biden Was Justified to Send Cluster Munitions to Ukraine. https://linksshortcut.com/wiSvJ
- Biden Administration Announces Additional Security Assistance for Ukraine. https://linksshortcut.com/REkXV
- Ukrainians are begging for cluster munitions to stop the Russians. https://linksshortcut.com/heiRm
- Cluster Munition Monitor 2022, Cluster Munition Coalition, https://linksshortcut.com/VAUHQ